العراق

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **العراق**". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

العراق

حقق النظام التربوي في العراق العديد من المؤشرات الايجابية, رغم العقبات التي واجهته وتواجهه, كالحروب وعدم الاستقرار وقلة التخصيصات المالية وضعف البنى التحتية , ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التقدم المحرز للأهداف الستة للتعليم للجميع معززة بالأرقام والبيانات وكالاتي:

- **رياض الأطفال**

تشير الإحصائيات الى أن عدد رياض الأطفال في العراق في عام 2000-2001 م كان 565 روضة وارتفع العدد ليصل الى 713 روضة عام 2013-2014 م بمعدل نمو سنوي قدره 2% . وتوسعت الطاقة الاستيعابية لتلك الرياض من 64380 طفل في عام 2000-2001 م ليصل الى 176730 في عام2013-2014 م .اي بمعدل نمو سنوي قدره 14% وهو معدل يفوق معدلات النمو السكانية السنوية. وهذا النمو لايمثل مستوى الطموح نتيجة لاصطدامه بعقبات لقلة التخصيصات المالية ولضعف البنى التحتية للقطاع التربوي .

التفاوت بين الجنسين

بلغ عدد الأطفال الذكور الملتحقين بالرياض 88999 أما البنات فقد بلغ عددهن 87731 عام 2013- 2014م وهي نسبة متقاربة جدا" .وفيما يخص تحقيق التوازن بين الجنسين فقد بذلت جهود لتحقيق توازن كامل اذ تشير الإحصائيات الى ان النسبة كانت 49,1 % عام 2000-2001 م ليصل الى 49,6 عام 2013-2014 م .

ولأجل الارتقاء بهذا القطاع التربوي المهم تم انجاز مسودة تعديل نظام رياض الأطفال رقم 11 لسنة 1978م .

أما ما يخص دور القطاع الخاص , فقد ساهم بزيادة التحاق الأطفال بالرياض وتوفير بنى تحتية مضافة للبنى التحتية الحكومية. ونتيجة للتفاوت بين أعداد الأطفال الملتحقين بالرياض وبين عدد الرياض الموجودة فقد ارتفع معدل طفل/ معلم من 15 عام 2000-2001 م ليصل الى 29 طفل/ معلم عام 2013- 2014م . وتشير الأرقام الى ان عدد رياض الأطفال الأهلية بلغت 43 عام 2008-2009 م لتصل الى 328 روضة عام 2013-2014 م. بمعدل نمو سنوي 133% فيما كان عدد الأطفال الملتحقين بها 2902 عام 2008-2009 م ليصبح 25795 بمعدل نمو سنوي 158%.

- التعليم الابتدائي

بلغ عدد المدارس الابتدائية عام 2000-2001 م 8749 مدرسة وارتفع ليصل الى 15329 في عام 2013-2014 م بمعدل نمو سنوي 6% فضلا عن الزيادة في أعداد التلامذة من 3385138 عام 2000-2001 م الى 5464515 عام 2013-2014 م بمعدل نمو سنوي 5% وهو معدل أعلى من معدل النمو السكاني.وارتفعت معدلات الالتحاق الصافية من 86% الى 95% ومعدل الالتحاق الإجمالي من 99% الى 109% .

وارتفع عدد المعلمين من 158168 الى 280516 وبمعدل نمو 6%. ونتيجة للاهتمام بهذه المرحلة فقد تم تهيئة وتعيين أعدادا كبيرة من المعلمين الجدد خاصة بعد عام 2003 م لذا هبط معدل تلميذ /معلم من 21 ليصل الى 19 تلميذ / معلم حاليا". كما ارتفع عدد التلامذة المستجدين من 296986 عام 2000-2001م ليصل الى 752261 عام 2013-2014 م. اي بمعدل نمو 12% ويعود السبب في تحسن معدل الالتحاق الصافي في هذه المرحلة الى الإقبال على التسجيل وتفعيل قانون إلزامية ومجانية التعليم رقم 118 لسنة 1976 .

وتعمل الوزارة على تحسين واقع التعليم الابتدائي ,اذ شرعت بإعادة النظر بقانون إلزامية التعليم ليشمل مرحلة التعليم الأساسي بأكملها.

أما ما يخص التعليم الأهلي فقد كانت أعداد المدارس في عام 2008 -2009 م 54 مدرسة ارتفعت الى 447 عام 2013-2014م.بمعدل نمو 146% وبلغ عدد التلامذة 9696 ليصل ال 87695 بمعدل نمو 161 % لنفس الفترة الزمنية.

التفاوت بين الجنسين

بلغ معدل نمو التلاميذ الذكور في المرحلة الابتدائية 5% بينما بلغ معدل نمو التلميذات 6% ولهذا حافظ معدل التوازن حسب الجنس(ذ- ث) على نسبة جيدة تقترب من المناصفة (%46,4 - %2،44) .

- التعليم الثانوي والمهني

ازدادت أعداد المدارس في التعليم الثانوي من 3051 مدرسة عام 2000- 2001م الى 6396 مدرسة عام 2013-2014م. بمعدل نمو سنوي 9% وقد استوعبت 1063842 طالبا في عام 2000-2001م ليصل العدد الى 2443932 عام 2013-2014م,بمعدل نمو سنوي 10%

وهذا يعكس تحسنا" في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية , اذ ارتفع معدل الالتحاق الصافي للمرحلة المتوسطة من 40% الى 48% والإجمالي من 60% الى 78% للفترة من 2000-2001م الى 2013-2014م .أما في المرحلة الإعدادية فقد ارتفع معدل الالتحاق الصافي من 16% الى 25% أما الإجمالي فقد ارتفع من 26% الى 41%.

التفاوت بين الجنسين

كانت أعداد الطلبة البنين قد ارتفعت من 651053 عام 2000- 2001 م الى 1442906 عام 2013-2014م.اما بالنسبة للطالبات فقد ارتفعت النسبة من 10% الى 11% لنفس الفترة الزمنية. كما ارتفعت نسبة التوازن حسب الجنس من 38% لتصل الى 41%. ويعود السبب في هذه النسبة الى العادات والتقاليد التي تضع قيودا على انتظام واستمرار الفتيات في التعليم خاصة في ظل ظروف من عدم الاستقرار.

أما في التعليم الأهلي فقد ارتفعت اعداد المدارس الثانوية من 39 عام 2008-2009م ليصل الى 429 عام 2013-2014م.بمعدل نمو سنوي 200%. وبلغ عدد الطلبة 7205 عام 2008-2009 م ليصل الى 57336 عام 2013-2014م بمعدل نمو سنوي 140%.

وفي التعليم المهني بلغ عدد المدارس المهنية 236 ليرتفع الى 304 بمعدل نمو (-1%) فيما كان عدد المدرسين 6601 ليصل الى 12787 بمعدل نمو سنوي 8% للفترة من 2000-2001 الى 2013-2014م.

- **محو الأمية وتعليم الكبار**

رغم ان البيانات عن عدد الأميين في العراق تباينت بين إحصائيات المنظمة الدولية اليونسكو التي تقدره بخمسة ملايين أمي وبين الإحصائيات المحلية العراقية التي تقدره بأقل من ذلك العدد , وان الوصول الى رقم دقيق يتطلب إجراء تعداد سكاني لتحديث البيانات المتوفرة, وهذا الأمر لم يتحقق بعد, بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها البلد.

وقد شرع في العراق قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011. والذي سمح في البدء بفتح المراكز الدراسية لاستيعاب الدارسين وتأهيلهم.اذ بلغت أعداد الدارسين الذين دخلوا مراكز محو الأمية 496027 دارسا"اجتاز منهم 477475 دارسا" الدراسة بنجاح وهذا الرقم يمثل اعداد الدارسين لغاية 2013/6/16 حسب إحصائيات الجهاز التنفيذي لمحو الأمية ويضاف له 13951 دارسا" من أنصاف المتعلمين.واذا ما تم الاستعانة ببيانات المنظمة الدولية حول أعداد الأميين فان الدارسين الذين تم تأهيلهم يشكلون نسبة 10% من العدد الكلي ورغم ان هذه

النسبة قليلة لا ترتقي ال نسبة ال 50% التي حددتها أهداف التعليم للجميع ولكن يمكن ملاحظة ان هذه النسبة تحققت في فترة زمنية قصيرة نسبيا" وهذا يعني ان الوصول الى الهدف في السنوات القريبة القادمة ليس ببعيد المنال خاصة إذا ما رافق ذلك تحسنا" في الأوضاع العامة للبلد متضافرة مع ازدياد خبرات العاملين في هذا الحقل وتذليلهم للعقبات التي ربما سيواجهونها مستقبلا".

ويجب الإشارة الى ان وزارة التربية عمدت الى تحسين نوعية التعليم وتطويره من خلال استحداث العديد من البرامج التعليمية وتطوير ما موجود منها فقد بذلت جهودا حثيثة لإعادة النظر بالمناهج وتطويرها لتتلاءم مع التطور الحاصل في العالم في الميدان التربوي وقامت كذلك بتأسيس المركز الوطني للمناهج.كما تم فتح قسم لضمان الجودة يقوم بوضع معاييرا وأسسا للمتطلبات التربوية وللعاملين في المجال التربوي.وسعت كذلك الى التدريب المستمر للمعلمين بغية تأهيلهم بالشكل المطلوب وتحسين معدلات الطالب/ معلم كما تم استحداث تخصصات جديدة في التعليم المهني لتأهيل المخرجات لسوق العمل وانخراطها فيه بسهولة ويسر. وتم فتح صفوفا جديدة في التربية الخاصة كما تم استيعاب أعداد جديدة من المرشدين التربويين في المدارس الابتدائية والتي تعاني نقصا" في هذا المجال.

فريق العمل

- د. علي الشديخ الزبيدي — مستشار الوزارة
- د. عبدالكريم محسن محمد — المنسق الوطني للتعليم للجميع
  رئيس قسم الارشاد النفسي/ الكلية التربوية

المفتوحة

- د. عبد زيد عبدالحسين الياسري — خبير/ م ع للتعليم العام
- د. مثال عبدالله غني — مديرة ق.البحوث/الجهاز التنفيذي لمحو الأمية
- السيد علي مكي صالح — مدير قسم الاحصاء م ع للتخطيط التربوي
- هيلين علي مانع — مسؤولة شعبة اليونسكو م ع للعلاقات الثقافية
- وفاء رشيد عباس — م. مدير مكتب المستشار